

ع.م.م للشؤون الضنية
يعمم على
الساحه مدراء المقامات



المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة الموازنة العامة
٢٠٢٣
رقم الملف
رقم التسجيل
١٢ م / ٨٠٢٣ / ٤٤٤٤

الرقم ٢٢ / ذو الحجة / ١٤٤٤
التاريخ ٢٠٢٣ / ٠٧ / ٠٩
الموافق

Handwritten signature and date: ١٤ / ١٠ / ٢٠٢٣

معالي
سماحة
عطوفة

ضمن إطار الجدول الزمني لإجراءات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة متضمناً موازنات الوحدات الحكومية وتحديد سقف أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية والسقوف النهائية للمحافظات، ويهدف الحفاظ على الانضباط المالي وتحسين عملية التخطيط للإنفاق العام ضمن الإطار متوسط المدى (٢٠٢٤-٢٠٢٦) وتعزيز الإستخدام الأمثل للمخصصات المالية المتاحة والأخذ بعين الإعتبار متطلبات رؤية التحديث الاقتصادي وخطة تحديث القطاع العام، وتمهيداً لإعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤، ستقوم دائرة الموازنة العامة بالبدء في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤، وبالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٤.

للمعمل على تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتكم وجداول تشكيلاتكم في موعد اقصاه بداية شهر آب القادم وعلى أن يتم الاخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١. تقديرات النفقات الجارية للسنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٦) مع مراعاة ضبط هذا النوع من الإنفاق وتحسين كفاءته واقتصاره على النفقات الضرورية لضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.
٢. تقديرات النفقات الرأسمالية وفقاً لما يلي:
 - أ- المشاريع المتعلقة برؤية التحديث الاقتصادي وخطة تحديث القطاع العام.
 - ب- المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ ذات الأولوية للسنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٦)، مع تحديد إجمالي كلف المشاريع قيد التنفيذ.



الرقم

التاريخ

الموافق

ج- إعداد كشف منفصل يتضمن المشاريع الرأسمالية الجديدة المقترحة للسنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٦) على المستوى الوطني والتقيد بالدليل الإرشادي الخاص بإعداد مذكرة مفهوم المشروع والدليل الإرشادي الخاص بتقييم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الرأسمالية الجديدة بالتنسيق مع وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

د- مراعاة توافق المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة الخليجية مع المشاريع الرأسمالية التي تم الاتفاق عليها مع الصناديق الخليجية بموجب الاتفاقيات الموقعة.

هـ- الأخذ بعين الاعتبار المشاريع الرأسمالية لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة من خلال القطاعات والموقعة مع الجهات المانحة.

٣- التقيد بالسقوف الأولية المحددة لإعداد مشروع موازنة عام ٢٠٢٤ وبحيث لا يتم تجاوزها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات المتعلقة بأولويات السياسات وارتباطها بالمخصصات الإضافية المطلوبة، وتحديد النتائج المتوقعة، على أن يتم مراعاة التوجيهات الحكومية الرامية إلى ضبط الإنفاق العام وترشيده واقتصاره على الحدود الدنيا في ضوء التحديات الصعبة التي تواجهها المالية العامة.

٤- تحديد أولويات كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ضمن الإطار متوسط المدى والنتائج المستهدفة المتوقع تحقيقها في عام ٢٠٢٤ في ضوء السقوف المحددة لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وفقاً للنماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة لمتابعة وتقييم تحقيق الأولويات والأهداف والنتائج المحددة من وزارتك/دائرتكم/مؤسستكم.

٥- تحديد الأولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والتغير المناخي، والنتائج المتوقع تحقيقها في هذه المجالات في عام ٢٠٢٤.

٦- تحديد أسباب التغير في المخصصات المطلوبة للنفقات الجارية والرأسمالية لعام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣.

٧- تحديد القيم المستهدفة لمؤشرات قياس الأداء التي يمكن تحقيقها ضمن السقوف المحددة.



الرقم
التاريخ
الموافق

٨. التحقق من توافق الاولويات والاهداف الإستراتيجية والبرامج والمشاريع ومؤشرات قياس الاداء الواردة في الخطط الإستراتيجية لوزارتكم/ دائرتكم/ مؤسساتكم مع مشاريع موازناتكم لتعزيز الربط بين التخطيط الإستراتيجي والموازنة العامة، ووافق تقرير المتابعة والتقييم للشهور الستة الاولى لعام ٢٠٢٣ وفق النموذج المعد لهذه الغاية.

٩. تحديد مصادر التمويل "خارج الموازنة" من مصادر محلية وخارجية على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، بحيث تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بالبيانات ذات العلاقة وفقاً للنموذج المعد لهذه الغاية.

١٠. التقيد بالسقف المحدد للمحافظات والمخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وفقاً لما يلي:

أ. يتضمن السقف المحدد للمحافظات لعام ٢٠٢٤ المشاريع الرأسمالية التنموية الجديدة والمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ على مستوى المحافظات.
ب. التأكيد على رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ في المحافظات والتي بدأ العمل على تنفيذها في عام ٢٠٢٣ بحيث يتم استيعاب مخصصاتها ضمن السقف المحدد لكل محافظة، وذلك لضمان استمرار عمل هذه المشاريع.

ج. التأكيد على استخدام السقف الرأسمالي المحدد للمحافظات لتمويل المشاريع الرأسمالية التنموية ولا يجوز استخدامه لتعيين او استخدام موظفين او اي نفقات ذات طبيعة جارية.

د. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية من خلال مديرياتها في المحافظات بخصوص احتياجات واولويات المحافظات من المشاريع الرأسمالية، وذلك لتجنب الازدواجية في اختيار هذه المشاريع.

هـ. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بإعداد مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية وفقاً لقانون الادارة المحلية وحسب النماذج المعدة لهذه الغاية من



الرقم
التاريخ
الموافق

- دائرة الموازنة العامة وعلى ان يتم تضمين موازنات المحافظات المخصصة المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وتزويد مجالس المحافظات بها قبل نهاية شهر تموز القادم.
- و. قيام مجالس المحافظات بمناقشة مشاريع موازنات المحافظات المحالة إليها من قبل المجالس التنفيذية وإقرارها، وتزويد الوزارات والدوائر الحكومية المعنية ودائرة الموازنة العامة بمشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية وحسب السقوف المحددة لها قبل نهاية شهر آب القادم.
١١. تقديرات الإيرادات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٦) بحيث تتضمن الإيرادات الذاتية والدعم الحكومي الجاري والرأسمالي والمنح الخارجية وأي إيرادات أخرى.
١٢. تقديرات موازنة التمويل في جانبي المصادر والاستخدامات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٦) بما في ذلك الفوائض المتوقع تحويلها للخزينة خلال الفترة المذكورة أعلاه.
١٣. مراعاة العمل على تبويب النفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية حسب المحافظات.
١٤. الأخذ بعين الاعتبار مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي للقطاعات (٢٠٢٣-٢٠٢٥) بما فيها المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص التي وردت في الرؤية.
١٥. الأخذ بعين الاعتبار متطلبات البرنامج التنفيذي لخطة تحديث القطاع العام (٢٠٢٣-٢٠٢٥).
١٦. الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة والإجراءات والمتطلبات التي نصت عليها القوانين والأنظمة والتشريعات النافذة في مختلف المجالات ومنها متطلبات قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٧.
١٧. إبراز البرامج والمشاريع والأنشطة التي تعنى بشؤون الطفل والمرأة وتوزيع المخصصات المرصودة لهذه الغاية حسب البرامج.



الرقم
التاريخ
الموافق

١٨. الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان على أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية والعمل على استيعاب متطلبات الخطة ضمن السقوف الأولية المحددة.
١٩. الأخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحاافظات المملكة وادراجها في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، على أن يتم استيعابها ضمن السقوف المحددة.
٢٠. قيام الوزارات والدوائر الحكومية بالسير بالعمليات اللازمة لإعداد مشاريع موازنتها على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).
٢١. الالتزام بالتعديلات الجديدة المعتمدة من قبل دائرة الموازنة العامة على نماذج اعداد الموازنة الهادفة الى تعزيز منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج.
٢٢. إعداد خلاصة لجدول التشكيلات لعام ٢٠٢٤ بحيث تتضمن الاحتياجات والوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن إلغاؤها الى جانب الموظفين المنقولين من وإلى وزاراتكم/دائرتكم/مؤسستكم، وإرفاق كافة الموافقات اللازمة لنقل الموظفين مع درجاتهم ومخصصاتهم أو دونها لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

الدكتور بشر هاني الحصابونسة